مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التنافس الدولي وضمان امن النفط
اسم الكاتب: أ.د. سعد حقي توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/178
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الدولي وضمان امن النفط

الاستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق (*)

الملخص:

يؤكد البحث انه لازال للنفط من تأثير في السياسة الدولية، اذ ان استمرار حاجة العالم المتقدم ودخول دول تتنافس عليه ليس من أجل السيطرة على منابعه كما كان سابقا وانما التنافس في اطار حماية طرق امداداته وتنويع مصادر الاستيراد ودعم قواتها البحرية والاعتماد على حلفاء موثوقين بهم وتبني سياسة التخزين الاستراتيجي. ولم تعد الولايات المتحدة تعول كثيرا على الامدادات من منطقة الخليج العربي وأخذت تعتمد في الاستيراد على مناطق جديدة. وأصبحت افريقيا وامريكا اللاتينية وكندا ساحات للتنافس الامريكي – الصيني – الهندي على النفط .

المقدمة

لا زال النفط يعد مصدرا حيويا للطاقة، بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة. وفي عصر العولمة لازال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي اذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء, وتستمر بلدان العالم المتقدم في الاعتماد عليه لاسيما في قطاع النقل والذي يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى التي تسرف في استهلاك الوقود، كما ان النمو الاقتصادي الذي تشهده حاليا كل من الصين والهند والدول الناشئة يزيد من درجة اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدرا اساسيا للطاقة وقضية أمنها القومي. ومن هنا باتت قضية ضمان امن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول، لاسيما بالنسبة للدول الكبرى التي تتحمل مسؤوليات عالمية، وكذلك ادى عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة للنفط الى تحول الدول المستهلكة الكبرى نحو مناطق منتجة بديلة اخرى اكثر امنا. كما ان مسالة تامين الامدادات النفطية دفعت الدول الكبرى الى استخدام القوة العسكرية احيانا لتامين احتياجاتها الملحة النفطية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية عدم تراجع اهمية النفط في العلاقات الدولية بالنظر لنمو الاقتصادات العالمية بالرغم من ارتفاع اسعاره. لذلك سنسعى الى دراسة موضوع

(*) استاذ / كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

التنـافس الـدولي حـول الـنفط وضـمان الحصول عليه وتامين امداداته من خلال دراسـة مسـتوى الاعتمـاد الـدولي علـى النفط ووسائل ضمان امن النفط.

اولا: مسـتوى اعتمـاد الـدول الكبـرى على النفط كمصدر للطاقة.

أ. اهميـة الـنفط فـي السياسـة الدولية

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفـاظ علـى الامـن القـومي والـتي قـد يـؤدي حرمانهـا الى اسـتخدام القـوة العسـكرية عنـدما تقـع الامـدادات في مواجهـة الخطـر. ان اهميـة الـنفط ازدادت منـذ ادخـال السـفن الحربيـة الـتي تشـتغل بـالوقود في بدايـة القـرن العشـرين, اذ ان الانتقال من الفحم الحجري الى النفط قد زود السـفن البريطانيـة بميـزات هامـة في السرعة والقـدرة على التحمـل استطاعت بهما القطع البحرية البريطانية التي تعتمد على الفحم من التغلب على خصومها، وخصوصـا المانيـا. وفي الوقـت ذاتـه مثـل ذلك مشكلة جديدة بالنسبة لبريطانيا اذ اصبحت بحاجة الى استيراد النفط الـذي كانت تفتقر اليه بشكل كبير بالرغم من كونها غنية بالفحم الحجري. اثناء الحرب العالمية الاولى اصبحت اهمية النفط كبيرة وذلك حينما ظهرت الحاجة الى النفط كوقود في العمليات الحربية، وان تحقيق الانتصارات فيها كان مبعثا للدول الاوربية الى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدولة والسعي للسيطرة على الموارد في العالم. وفتحت الحرب العالم الثانية الباب امام الدول المتحاربة للقتال من اجـل الـنفط حيـث فـرض الحظـر النفطـي الامريكي على صادرات النفط الى اليابان مما دفع الاخيرة الى مهاجمة قاعدة بيرل هاربر في نهاية العام 1941. وفي اوربا كانت المانيا بحاجة ماسة الى النفط مما دفعها الى غزو روسيا في العام 1941 وكان الهدف الاكبر للغزو هو احتلال مركز النفط السوفيتي في باكو في اذربيجان السوفيتية[1]

لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود الى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي درج على تسميتها (الشقيقات السبع) ان سيطرة هذه الشركات على سوق الـنفط وتحكمهـا بالاسـعار وتراجـع عوائـد البلـدان المنتجـة ادى الى اشـاعة اجـواء مـن الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الاخيرة والضغط على حكومتها لتاميم شركات النفط الاجنبية. وهكذا انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات الى الدول المنتجة بحيث استطاعت دول الاوبك لاول مرة في العام 1971 ان تنجح برفع سعر النفط، كما سعت دول الاوبك للمشاركة في ملكية

الشـركات الاجنبيـة العاملـة في المجـال النفطي. وهكذا اخذ سعر النفط يرتفع اكثر فاكثر بارتفاع الطلب على النفط، اذ كان قد ارتفع حتى عام 1973 الى اربعة اضـعاف مـا كـان عليـه في السـابق، واستطاعت البلدان العربية المنتجة للنفط مـن اسـتخدام الـنفط كسـلاح سياسـي فعال في حرب اكتوبر 1973 حيث قرر وزراء الـنفط العـرب انـذاك خفـض انتـاج الـنفط بنسـبة تبلـغ 5% شـهريا وقطـع الامدادات النفطية عن الولايات المتحدة وهولنـدا بسـبب موقـف حكومتيهمـا المنحاز الى اسرائيل والمساند لها[2].

ان المسـالة المثـيرة للانتبـاه هـو انتقال مركز القوة الى الدول المنتجة للنفط في عمليـة التـاثير في النظـام الـدولي. فـالتحكم في اسـعار الـنفط والانتـاج والـتحكم في العـرض والطلـب اصبح بيد البلدان المنتجة للنفط. فالكثير من المعنيين يشدد على ان احتلال الولايات المتحدة للعـراق في العـام 2003 هـو مـدفوع باعتبـارات نفطيـة وذلـك لامتلاكـه احتياطيات ضخمة[3]

لقـد تركـز اهتمـام الولايـات المتحـدة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة علـى محاولـة منـع ربـط اورو – اسـيا بمنطقـة الشـرق الاوسـط الغنيـة بـالنفط، وبخاصـة العـراق (في ظـل النظـام السـابق) وايـران اللتـين كانتـا بعيـدتين عـن دائـرة النفـوذ والسـيطرة الامريكيـة. ان السـبب في مسـاعي الولايـات المتحـدة غـير المتسـامحة تجـاه محـاولات العـراق سـابقا وتجـاه المحـاولات الايرانيـة لامـتلاك التكنلوجيا النووية او القوة العسكرية يعود الى ان الاسـتراتيجية الامريكيـة لا تسـمح للـدول صـاحبة المصـادر النفطيـة بـامتلاك القـوة العسـكرية والمـوارد الطبيعيـة في الوقـت ذاتـه. ولهذا السبب لاتتعامل الولايات المتحدة مع البرنـامج النـووي لكوريـا الشـمالية بالاهتمـام والقلق نفسيهما، بينما تعتبر المحاولات العراقية والايرانيـة خروجـا عـن المسـموح بـه. وتعـود المسـاعي الامريكيـة للحفـاظ علـى هيمنتهمـا على منطقـة الشـرق الاوسـط بشـكل خـاص، والـدول الـتي خرجـت مـن الاتحـاد السـوفيتي السـابق الى خشـيتها الى انضـمام هـذه الـدول الى النـادي النـووي. وفي حالـة حـدوث ذلـك فسيكون لـدول الشـرق الاوسـط مـن القـوة مـا يسـمح لهـا بحمايـة مواردهـا والاسـتقلال في مواقفهـا فمـوارد دول الشـرق الاوسـط ودول الاتحاد السوفيتي السابق يمكن ان تضاهي ما يملكـه الغـرب، اضـافة الى احتكارهـا للمـوارد النفطية الرئيسية في العالم، بكل ما يعنيه ذلك مـن تحكـم في اسـعار الطاقـة والحصـول علـى الجـزء الاكـبر مـن ثـروة الغـرب الـتي سـتذهب لتسديد الفواتير النفطية. ولهذا تسعى الولايات

المتحدة لاسيما، بعد احتلال العراق الى القيام بعملية اعادة انتشار عسكري واسع النطاق تستهدف اسيا الوسطى وايران[4].

مـع انتخـاب الـرئيس جـورج دبليو بوش اصبحت الرأسمالية النفطية في قلـب السـلطة الامريكيـة وسـرعان مـا ارتفعت متطلباتها الى قمة اجندة النظام الجديـد. اضـف الى ذلـك انـه في ظـل الوضع السياسي الحالي، كان سوق النفط العـالمي يشـهد تغيـيرا كبـيرا فبعـد عـدة سـنوات في انخفـاض اسـعار الـنفط بـدا الطلب العالمي على النفط يتسارع في هذه الظـروف اصـبح الفاصـل بـين مصـالح شركات النفط الكبرى والشركات المستقلة حديثا يتلاشى تدريجيا ، ذلك لان الامل بتحقيق اسعار مرتفعة للنفط جعل هذه الاخيرة اقل خشية من صادرات النفط الاجنبية الرخيصة. وبدلا من ذلك انتقل الخوف الى المستهلك الامريكي للنفط، الخوف من ان يعتمد البلد بسرعة على الـنفط الاجنـبي، وبشـكل خـاص علـى مصـادر الـنفط الكـبرى الـتي هـي خـارج سيطرة شركات النفط الامريكية الكبيرة والصغيرة. فالاعتماد المتزايد على الواردات النفطية في الخليج العربي، حيث حافظت الولايـات المتحـدة علـى سياسـة خارجيـة متينـة في موالاتهـا لاسـرائيل، حمـل معـه امكانيـة تعـرض امـدادات الـنفط الكـبرى في تلـك المنطقـة الى الانقطـاع كمـا اشـرت الى الحظر النفطي في العام 1973. كذلك اخذ القلـق بالفعـل يتصـاعد حـول الاسـتقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الامريكية الرئيس في الخليج العربي[5].

ان قـدرة البلـدان المنتجـة للـنفط في الـتحكم بالامـدادات وباسـعار الـنفط اخـذ يشـكل علامـة بـارزة في السياسـة الدوليـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة. فقـد تمكنـت روسـيا في العـام 2006 مـن قطـع امـدادات الغاز عن اوكرانيا نتيجة لخلافات على سعره، وبعـد اربعـة شـهور، وفيمـا كانـت شـركاتها العملاقـة للطاقـة غـاز بـروم تنظـر في تقـديم عرض لسنتريكا، الشركة التي تزود اوربا الغربية بالغاز، حذر الرئيس الروسي انذاك بوتين بان بـلاده سـتحول امـدادات الطاقـة الى اسـيا، اذا اعاقـت الحكومـات الغربيـة خطـط توسـع غـاز بـروم واي مجموعـات روسـية اخربللطاقـة. ومـع الاعتمـاد الكلي على النفط المستورد، والذي سبب احيانا قلققا كبيرا للدوائر العليا لايمكن ان تسمح الولايات المتحدة لمثل تلك المطالب سوى بمزيج من القلق والشعور بالخطر[6].

وعلـى الجانـب الاخـر مـن العـالم في فنـزويلا اعتمـد شـافيز سياسـة مناهضـة الولايـات المتحـدة، ومـع ارتفـاع اسـعار الـنفط التـدريجي اصـبح لـه قـوة محركـة في الحركـة المناهضـة

للولايـات المتحـدة في امريكـا اللاتينيـة، فاخذ يزود كوبا التي ينقصها المال بتسعين الـف برميـل مـن الـنفط يوميـا واخـذ يمـول الاحزاب اليسارية في امريكا الاتينية. وفي افريقيا فان اهتمام الصين بالتزود بالنفط من السودان قد دفعها الى امتناعها عن التصويت عن تاييد قرار في الامم المتحدة رعتـه الولايـات المتحـدة يـدين الابـادة الجماعية في السودان في ايلول من العام 2004، ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لغـرض عقوبـات نفطيـة عليـه. كـذلك سعت ايران الى مكافأة البلدان التي تقف الى جانبهـا ومنهـا الصـين في نزاعهـا مـع الولايـات المتحـدة، لاسـيما عنـد اقـتراب سـعر الـنفط عنـد (70) دولار في بدايـة العام 2004[7].

ب. زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية مما اثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على اسـتهلاك الـنفط في الاسـواق العالميـة. فبعـدما كـان الجـزء الاكـبر مـن امـدادات الـنفط يتجـه صـوب الولايـات المتحـدة واوربا الغربية واليابان اخذت الامدادات تتجـه بشـكل اكـبر الى الصـين والهنـد والاسواق الناشئة وفي الشرق الاوسط ايضا. بـين عـامي 2000-2007 ارتفـع الطلـب اليـومي علـى الـنفط في العـالم بمعـدل (9.4) مليـون برميـل وسـجل نحـو 85% مـن ذلـك النمو في الاسواق الناشئة[8]

ان توقعـات الطاقـة العالميـة لعـام 2008 الـتي نشـرتها وكالـة الطاقـة الدوليـة في تشـرين الثـاني مـن العـام نفسـه عنـدما كانـت الازمة المالية العالمية على اوجها وفرت تقييما اكثـر دقـة لمسـتقبل امـدادات الـنفط. وفي سـيناريو وكالـة الطاقـة الدوليـة القـائم علـى استمرار الامور على حالها والذي يفترض ان السياسات لن تتغير وان الطلب العالمي على الـنفط سيستمر بالازدياد الى حد كبير حتى العـام 2030. فمـن المتوقـع ان يـاتي كـل الازديـاد في الطلـب كمـا ذكرنـا في الاسـواق الجديـدة بقيـادة الصـين والهنـد والاسـواق الناشئة. في حين من المتوقع ان تاتي معظم الزيادة في الامدادات من بلدان الاوبك، مع احتمال تسارع انخفاض الانتاجية في حقول نفط محددة يشكل تحديا اساسيا حتى لو لم يرتفـع الطلـب العـالمي علـى الـنفط مـن الان وحتى العام 2030. وتشير التوقعات الى انه سيتوجب رفع الانتاجية العامة بنحو (45) مليون برميل يوميا ما يساوي اربعة اضعاف القـدرة الانتاجيـة للسـعودية الان وذلـك

للتعـويض عـن انخفـاض الانتاجيـة في الحقول الحالية[9].

لقـد تحولـت الولايـات المتحـدة بوصـفها اكـبر منتجي الـنفط الى مسـتورد للنفط. فمنذ العام 1970 اصبحت غير قادرة على انتاج كميات من النفط تغطي استهلاكها، اذ وصل معدل انتاجها من الـنفط الى ذروتـه في تلـك السـنة. فضـلا عـن انهـا لم تعـد قـادرة علـى الـتحكم في اسـعار الـنفط العالميـة فمنـذ ازمـة العـام 1973 نجحـت الـدول العربيـة المنتجـة للـنفط في التاشـير علـى السياسـة النفطيـة للولايات المتحدة عندما اخذت تتحكم باسـعار الـنفط الخـام العالميـة ولـيس الشركات الكبرى وذلـك حينمـا فرضـت هـذه الـدول حظـرا علـى تصـدير الـنفط للولايـات المتحـدة بسـبب دعمهـا لاسرائيل[10].

وتعتـبر الولايـات المتحـدة المستهلك الاول واكبر مستورد للطاقة في العـالم وبعـدد سـكان فقـط (5%) مـن سـكان العـالم، كمـا انهـا تسـتخدم نحـو (25%) من الطاقة التي تنتج على نطاق العالم وتستهلك (50%) من الكازولين الـذي يسـتخدم في السـيارات في انحـاء العـالم، وتسـتهلك ايضـا (25%) مـن انتاج النفط والغاز على نطاق العالم. في حين يستهلك كل مواطن امريكي (8) اطنان من مكافيء النفط سنويا وهذا يساوي ضعف الكمية المستخدمة في اوربا وعشرة اضعاف الكمية المستخدمة في الصين[11].

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفع الطلب الامريكي على النفط مشفوعا بارتفـاع كبـير في الطلـب علـى قطـاع النقـل (الموطرة) من (17،7) مليون برميل في اليوم الى (19،7) مليـون برميـل في اليـوم سـنة 2000. وفي العـام 2001 ازدادت واردات امريكـا في الارتفـاع، اذ ضـربت رقمـا متباينـا وصـل الى اسـتيراد (10،9) مليـون برميـل في اليـوم منهـا (2،8) مليـون برميـل مـن منطقـة الخليج العربي. وقد بلغت امدادات الخليج العربي من الاستهلاك الامريكي من النفط اعلى مستوى لها على الاطلاق من نفط الخليج من اجمالي الواردات النفطية الامريكية الى (23%)[12].

امـا الصـين فيعـد اقتصـادها الاسـرع نموا في العالم في الربع الاخير من القرن الماضي ممـا زاد مـن حاجتهـا الى طاقـة هائلـة. وفي غضون عشرة سنوات فقط تحولت الصين من مصدر للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبـار المسـتهلكين النفطيـين في العـالم. اذ تسـتهلك الصـين (6،3) مليـون برميـل مـن الـنفط يوميـا. وعلـى الـرغم مـن ان الولايـات المتحدة لازالت تسبقها كثيرا لانها تستهلك

اكثر من (20) مليون برميل يوميا. ومن المتوقع ان يزداد معدل استهلاك الصين ليصل الى (10) ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين. ويرى بعض المحللين بان السوق الصينية وحدها مسؤولة عن (40%) من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ العام 2000. ولكن من المؤكد ان اقتصاد الصين واستهلاكها المتزايد للطاقة لن يتباطأ في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تتراوح بين (9،5-9،9%) في السنوات القليلة الماضية قفزت وارداتها النفطية بنسبة (3،5%) في العام 2004 و (3،3%) في العام 2005. وتفيد التنبؤات بان طلب الصين على الخام سيتزايد سنويا بنسبة (12%) حتى العام 2020[13].

والحق ان الصين تمتلك مصادر طاقة محلية، ولكنها ليست كافية لاشباع حاجاتها المتزايدة في مجال التطور الصناعي. واخذت الصين وبمعدل متسارع ببناء معامل لتكرير النفط[14]. وحققت اعلى معدلات النمو الاقتصادي في اسيا اذ بلغ معدل نحوها الاقتصادي (9،3%) للمدة من 1990-2005، وادى ذلك الى ارتفاع نمو طلبها السنوي على النفط بـ (8،1%). كما استحوذت الصين على (36%) من حجم الزيادة العالمية في استهلاك النفط في العام 2005. ان التحول الهام الذي حدث في الصين هو في انتقالها من دولة مصدرة الى دولة مستوردة في العام 1993. واخذ حجم وارداتها منه يزداد على نحو ثابت منذ ذلك الوقت. ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة اعتماد الصين على واردات النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المتزايدة. وكما هو الحال في الولايات المتحدة فان زيادة الطلب على النفط في الصين ترجع الى زيادة اهمية قطاع النقل في الاقتصاد القومي وتضاعف عدد المركبات، حيث يتوقع ان يزداد الطلب على قطاع النقل في الصين من (2،1) مليون برميل في العام 2005 الى (4،5) مليون برميل في العام 2020 والى (5،8) مليون برميل في العام 2030 أي بمعدل سنوي يصل الى (3،7%) كما ستزداد حصة الصين من اجمالي الوقود المستخدم في قطاع النقل من (91%) عام 2000 الى (96%) في العام 2030. وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل الى (10،9) مليون برميل في العام 2030[15].

اما الهند فتعد اليوم في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، حيث تستهلك ما نسبته (3،7%) من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع ان يتضاعف اجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول

العام 2030. وقد تزايد استهلاك الهند للنفط مع تزايد معدلات نموها التي تراوحت نسبتها بين (8-9%) سنويا على مر السنوات القليلة الماضية. وتحتل الهند المرتبة السادسة بين كبار مستهلكي النفط في العالم، ولن يطول الوقت حتى تصعد الى المرتبة الرابعة بين كبار المستهلكين، وبحسب معدلات النمو المتوقعة فمن المحتمل ان يزداد طلب الهند على النفط بمعدل (2،9%) سنويا حتى العام 2030[16]. وفي تقرير (2025 رؤية الهيدروكاربون) الذي نشرته حكومة الهند في شباط 2000 تبين ان مشكلة امن الطاقة الهندية حينما ذكر انه من المتوقع ان يزداد طلب الهند على النفط من (122) مليون طن بين 2001-2002 الى (196) مليون طن بين 2011-2020 ليرتفع بعدها الى (364) مليون طن للفترة 2024-2025[17].

اما دول الاتحاد الاوربي فانها كانت تستورد في العام 2006 ما يناهز (70%) من استهلاكها من النفط و (40%) من استهلاكها للغاز. وتشير التقديرات الموضوعة لاحتمالات المستقبل الى ان هاتين النسبتين يمكن ان تتصاعدا الى (90%) للنفط و (70%) للغاز بحلول العام 2020. وتنطلق دول الاتحاد الاوربي بان انشاء سوق موحدة اوربية للطاقة يمكن ان يساهم في تعزيز امن الطاقة [18].

ويستهلك الاتحاد الاوربي نحو (1،5) مليار من مكافيء النفط او (15%) من الاستهلاك العالمي للطاقة. ويأتي ثلثي الاستهلاك من الهيدروكربونات (يشكل النفط (44%) والغاز (24%). ان احتياطيات القارة محدودة جدا، والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطيات كبيرة. ان اهم مزودي الاتحاد الاوربي بالنفط هي روسيا (25%) النرويج (22%) الخليج العربي (24%)[19].

ان اوربا هي من المناطق الفقيرة نفطيا حيث تستورد نصف احتياجاتها النفطية، باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا، بل ان بريطانيا ستتحول الى دولة مستوردة للنفط بشكل كامل، وهو ما قد يفسر بعض الشيء انسياق رئيس وزراء بريطانيا بلير وراء مخططات الرئيس بوش في احتلال العراق في 2003. وانطلاقاً من مميزات القرب الجغرافي للنفط الافريقي تعتمد اوربا بشكل كبير على نفط الشمال الافريقي، خاصة ليبيا الى تصدير (70%) من انتاجها الى اوربا، وازدادت اهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عليها في العام 2003. وتنافس الدول الاوربية الولايات المتحدة على النفط

النيجـيري. فبريطانيـا تـرى انهـا الاولى بالاستفادة من نفط نيجيريا لكونها كانت مستعمرتها لفترة طويلة، يضاف الى ذلك ان نيجيريا عضوا في رابطة الكومنولث، فضلا عن كون شركة شل البريطانية العالمية من اقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر، حيث آبار النفط النيجيري. وتذكر بعض المصادر ان بريطانية تعتمد على (10%) من النفط النيجيري. ومن هنا سمحت ابوجا لبريطانيا بالقيام بدور في تامين المنطقة من خلال تعاون امني بين البلدين[20].

ثانيا: وسائل ضمان امن النفط.

تعتمد الدول الكبرى في ضمان امن نفطها على عدد من الوسائل من بينها:

أ. الاعتماد على حلفاء موثوق بهم

لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت الى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر. ولكونها اكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة لان يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا سيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة. وفي المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الانظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول الى احتياطيات النفط، وحثتها كذلك على ايداع عائدات نفطها بالدولار الامريكي. وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الامريكية والاقتصاد الامريكي بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام. وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية وفي شراء الاسلحة الامريكية وبالمقابل وعدا بحماية امريكا لهم. كما تخشى الولايات المتحدة من أي تغيير يطال الانظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي خشية انقطاع امدادات النفط. ان المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول الى مصادر النفط في الشرق الاوسط بشكل امن وبالتالي الحفاظ على استقرار اسعار النفط[21].

لقد اصبحت الصلة قوية بين النفط والسياسة فالسعودية دعمت تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة والتي تتعهد بحماية المملكة من أي هجوم خارجي وهي علاقة تمثلت وتجسدت بالتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت في العام 1991 من الاحتلال العراقي لها في 2 آب

مـــن العـــام 1990. ويتضـــح العصـــب الجديد الجامع للنفط والسياسة ايضا في مساعي ايران لايجاد رابطة اتصال بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي كما يتضح ذلك في بلدان اسيا الوسطى المنتجة للنفط. اما بالنسبة للولايات المتحدة فان سياسة النفط تعني منع روسيا وايران من اكتساب اية مزايا سياسية تنشأ عن تطوير خطوط تصدير تمر عبر هذين البلدين[22].

عدت الولايات المتحدة غزو العراق للكويت في 2 آب 1990 من الاسلحة الاقتصادية التي تهدد امنها واخذ الرئيس الامريكي انذاك جوج بوش الاب يتحدث عن المخاطر التي تهدد الامن الاقتصادي للولايات المتحدة ولم يعد الامر ممكنا عن ايجاد اوضاع سياسية واقتصادية شبيهة بتلك التي حدثت في العام 1973 عندما استخدم النفط من قبل الدول العربية كسلاح سياسي[23].

وبعد انتهاء احتلال العراق للكويت، وقعت الكويت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا.

وكان الاتفاق الدفاعي الذي وقع بين كل من الولايات المتحدة والكويت بتاريخ 4 ايلول 1991 قد اكد على تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين لمواجهة وردع أي عدوان او تهديد ضد سيادة دولة الكويت وامنها ووحدة اراضيها. وللولايات المتحدة معاهدة دفاعية مع البحرين ترجع الى العام 1992 ووجود عسكري ايضا. اذ اصبحت البحرين مقرا لقيادة الاسطول الامريكي الخامس منذ العام 1995. ومع قطر وقعت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي في العام 1992. وقدمت قطر تسهيلات برية وجوية واقامت الولايات المتحدة قاعدة السيلية كما تم فيها اقامة القيادة المركزية للقوات الامريكية في الشرق الاوسط. وتستخدم الولايات المتحدة كذلك قاعدة العديد في قطر منذ العام 2001 وتم التوقيع على اتفاق بشان ذلك في 11 كانون الاول 2002. وكذلك وقعت الولايات المتحدة مع عمان على اتفاقية تعاون في العام 1998 منحت بموجبها عمان الولايات المتحدة تسهيلات لاستخدام موانئها ومطاراتها وكذلك اتفاقية اخرى في العام نفسه سمحت عمان للولايات المتحدة ببناء مستودعات ومخازن وملاجيء وترتيبات اخرى مثل القواعد الجوية في السيب ومصيره وخصب وتمريت، ولمرافيء في مسقط وصلالة. ومع الامارات العربية وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية تعاون دفاعي في العام 1992 وتشمل اجراء مناورات بحرية مشتركة مع

اسطول امريكي يتمركز بشكل دائم في الخليج العربي[24]

كانت الولايات المتحدة قادرة على ضمان مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط في فترة الحرب الباردة من خلال الاعتماد على حلفاء موثوقين مثل السعودية وايران(قبل 1979) وتركيا واسرائيل وكانت هذه الحالة مفيدة للولايات المتحدة انئذ لانها اتاحت لها الفرصة لوضع مزيد من القوة العسكرية في اوربا واسيا حيث كان تعاظم التهديد السوفيتي كبيرا هناك وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد المتغيرات الاقليمية ذات قيمة كبيرة لها في الشرق الاوسط فقد تردت الاوضاع مع السعودية بعد احداث 11 ايلول 2001. ولكن مع وجود احتياطي نفطي هائل في السعودية يقدر بـ(264،2) مليار برميل من مخزون النفط المؤكد، وهذا يشكل ربع مخزون النفط العالمي، فان السعودية اصبحت عامل مؤثر في اسواق النفط العالمية، وهي اقوى مؤثر على خفض اسعار النفط العالمية بما لديها من قدرة انتاجية عالية. كما انها المورد الموثوق منذ العام 1993 مع استثناء واحد بين عامي 1973-1974 لمعاقبة امريكا على دعمها لاسرائيل في حرب عام 1973. ورغم الصعوبة فلابد من استمرار العلاقة الامريكية مع السعودية بسبب المصالح المشتركة لكلا البلدين. وقد خشيت الولايات المتحدة من نتائج تزايد العمليات الارهابية التي طالت السعودية التي اخذت تعتبرها معرضة للخطر بسبب بروز الفئة الشابة، حيث ان العدد الاكبر من السعوديين هم من الشباب والعديد من الرجال يزدادون تطرفا او تحررا حيث تخشى الولايات المتحدة من اثار ذلك على مصالحها. ولهذا وجدت انه من الافضل ان تحافظ على بقاء المملكة العربية السعودية حليفا لها، ولاسيما انها قد تلقت درسا بعد سقوط الشاه في ايران ويتمثل ذلك في كيفية ان تقي نفسها من ان تخسر رهانا اخر في المنطقة[25].

ومن اجل تأمين وصول امدادات نفط الخليج العربي الى مختلف دول العالم والحفاظ على اسعاره اصبح تامين استقرار هذه المنطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن اجل ذلك فقد اقامت العديد من القواعد العسكرية والجوية فيها كما ذكرنا. فضلا عن وجودها العسكري في افغانستان منذ اواخر العام 2001 فان للولايات المتحدة قواعد اقامتها بعد انتهاء الحرب الباردة في شرق اوربا مثل بولندا ورومانيا وبلغاريا اذ اصبح لها مزايا عديدة اهمها قربها من مواقع تهديد الامن المباشر في منطقة الشرق الاوسط

وهي تقع في منتصف المسافة بين برلين وبغداد. علما انه لاتوجد حاجة لطلب موافقة حكومات النمسا وفرنسا التي قد تمنع عبور القوات الامريكية في مجالها الجوي. بالاضافة الى ان العمليات التي تنطلق من هذه القواعد اقل كلفة والعقبات اقل تعقيدا والتوسع اكثر امكانية على خلاف القواعد الحالية الموجودة في المانيا وبلجيكا[26].

ويتركز اهتمام الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين على محاولة منع ربط اورو – اسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط، وبخاصة العراق وايران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الامريكية. ولعل السبب الرئيسي في محاولات الولايات المتحدة لاحتواء العراق في ظل النظام السابق وايران حاليا لمنعهما من امتلاك الاسلحة النووية او القوة العسكرية يكمن في ان الاستراتيجية الامريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية والموارد النفطية في الوقت ذاته لان ذلك سيمكنها من التحكم باسعار الطاقة والحصول على الجزء الاكبر من ثروة الغرب. ولهذا يتركز معظم الانفاق العسكري للغرب للحفاظ على السيطرة على هذه المنطقة[27].

ب– سياسية الخزين الاستراتيجي

لقد حفزت ازمتا النفط المتتابعتين (1978–1979) و 1983 الاوساط السياسية في الولايات المتحدة من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة واضحت هناك حاجة لاتخاذ اجراءات بشان ذلك. فقد قامت الولايات المتحدة بانشاء الخزين الاستراتيجي النفطي (spr) القومي الذي يمكن ان يوفر قدرا من المرونة على تجاوز الخطر اثناء الازمات. ويقع هذا الخزين الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك وتبلغ سعته القصوى (700) مليون برميل من النفط الخام. وكان من المعتقد ان يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الامداد الطويلة الامد والارتفاعات المستمرة في الاسعار[28]

والحق ان العلاقة بين كفاية الطاقة وامن الولايات المتحدة قد ظهرت اثناء الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية في العام 2000 فقد دعا ال غور نائب الرئيس الامريكي المرشح انذاك الى اطلاق الخزين الاستراتيجي من النفط للولايات المتحدة، وهو عبارة عن مخبا ضخم للنفط انشيء في السبعينات لتامين الحماية ضد ازمات الطاقة في المستقبل وعلى الرغم من اختلاف المرشحين بوش وال غور حول الاستراتيجيات الخاصة بالتقليل من

اعتمـاد الولايـات المتحـدة علـى الـنفط المسـتورد لكونهمـا اتفقـا علـى ان حمايـة امداد الطاقة للامة هو الهم الاول للامن القومي الامريكي[29].

وكـان هـذا الخـزين الاسـتراتيجي احدى مجموعتين من التدابير والاجراءات الـتي اتخـذتها حكومـات الـدول الصـناعية كرد فعل على المصاعب السياسية للنفط في السـبعينات، تاركـة اثـر هائـل في بلـورة الاقتصـاد السياسـي للـنفط. امـا الاجـراء الثاني فقـد تمثل في سياسـة فـرض ضـرائب اسـتهلاك كبـيرة علـى البنـزين وغـيره مـن مشـتقات الـنفط. ان القصـد مـن انشـاء مخزونـات حكوميـة نفطيـة هـو ان تكـون وافيـة لامتصـاص الصـدمات وان تعمـل على تخفيف الحاجة الى التكيف السريع مـع حـالات الـنقص في العـرض وايجـاد سـقف للاسـعار او ضـغط معـاكس لانزالها. ان مجرد وجـود مخـزون واق لـدى الحكومات انما يترك اثره القوي على سوق الـنفط. وحقيقـة ان حكومـة الولايـات المتحـدة فتحـت هـذه المخزونـات في مناسبتين صار جزءا من حسابات المدراء والمتعـاملين في الصـناعة النفطيـة جـاءت الاولى بعد احتلال العراق للكويت خشية مـن تعـرض منشـات الـنفط السـعودي الى هجوم عراقي. اما المناسبة الثانية فجاءت في ربيع 1996، حين ضاقت اسواق البنزين بالشح، وارتفعت الاسعار بسرعة كبيرة وقد استخدم ذلك في الولايات المتحدة من اجل خفـض اسـعار البنـزين في محطـات البيـع. ان هـذه الاجـراءات قـد بينـت بـان المخـزون الاحتياطي سوف يستخدم في المستقبل ليس لمعالجة حلات الشح الاستراتيجي فقط، بل ايضا لوقف تصاعد الاسعار حتى لو كان هذا الارتفاع ناجما عن عوامل اقتصادية فقط[30]. كما ان سياسة فرض الضرائب العالية على البنـزين في دول منظمـة التعـاون والتنميـة الـتي تبلـغ (400 او 500%) مـن الاسـعار الاصلية للنفط الخام هي من اجل تفادي اثار ارتفاع اسعار النفط. وقد زعمت حكومات هـذه الـدول ان لضـرائبها المرتفعـة اثـار حميـدة مثـل ترشـيد اسـتخدام الطاقـة والحفـاظ علـى الموارد النفطية وتشجيع عدم الاعتماد المفرط على النفط. وترى هذه الحكومات ان فائدة الضرائب هي من اجل حماية المستهلكين من تقلبات الاسعار[31].

ان تصاعد وتيرة الموطرة في الولايات المتحدة (قطاع النقل) كان السبب الرئيسي في زيادة استهلاك الولايات المتحدة للنفط حيث ازداد الاستهلاك اليومي للبلاد من (16 الى 19،6) مليون برميل يوميا في سنة 2001. كما تم رفع الواردات النفطية من النفط الخام والمنتجات النفطية من (5،8) الى (10،6)

مليـون برميـل يوميـا. وكـان يفـترض ان يغطـي الاحتيـاطي النفطـي اسـتيراد الولايـات المتحـدة للـنفط الخـام اكثـر مـن (103) ايـام فقـط، الا انـه لم يغـط سـنة 2001 اكثـر مـن (57) يومـا مـن امـدادات الاسـتيراد وحسـب احـد خـبراء GAO، فـان الاحتيـاطي النفطـي الاسـتراتيجي الامريكي ليس كبيرا بما فيه الكفاية للعب دور كبير في الاضطرابات الكبيرة او الطويلة الامد لان بمقدور هذه الاضطرابات ان تتخطى بشكل كبير قدرة الاحتياطي على التاثير على سوق النفط العالمي[32].

ومـن اجـل تعزيـز امـن الـنفط قامت دول الاتحاد الاوربي بتاسيس هيئة حكومية لادارة الخزين النفطي الاحتياطي تتولى فـترة لاتقـل عـن (40) يومـا الامـر الـذي سيسـهم في تحسـين اداء السـوق المحلية. وفي حال نشوب ازمة نفطية فان الاتحاد الاوربي سيكون قادرا في المستقبل على تبـني اسـتراتيجية مشـتركة مـن اجـل تـامين خزينـا يعـادل حاجـة الاسـتهلاك لفـترة (90) يومـا في هـذه المرحلـة وذلـك لمواجهة خطر توقف الامدادات. ويسعى الاتحـاد الاوروبي الى زيـادة حجـم هـذا المخـزون لـيلائم حاجـة الاسـتهلاك بمـا يعادل (120) يوما [33].

ويـرى الـبعض بانـه حـتى في حالـة اللجـوء الى هـذا الخـزين فـان ذلـك سيشـجع النـاس علـى التكالـب علـى البنـزين واذا مـا فقدت هذه الاحتياطات فان الازمة لن تنتهي والسبب في ذلـك هـو ان التـوازن بـين العـرض والطلب في اسواق النفط غير ثابت لدرجة ان صـدمة جديـدة يمكـن ان تحـدث في اي لحظـة بحيـث تـؤدي الى رفـع الاسـعار الى مسـتويات عاليـة جـدا، اذ ان سـوق الـنفط في العـالم هـي سوق واحدة وان تاثر احدى المناطق او الدول المنتجة بالازمات تؤثر على اسعار النفط على بـاقي المنـاطق المنتجـة ممـا يـؤدي الى ارتفـاع الاسـعار [34]. ومـا الازمـات الـتي حـدثت في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط الا دليـل علـى ذلـك، لاسـيما مـا حـدث مـن اثـار علـى اسـعار الـنفط عنـد انـدلاع الازمـة الليبيـة في اذار 2011، اذ ادى ذلـك الى ارتفـاع كبير في اسعار النفط وصلت الى اكثر مـن مائـة دولار ممـا اقتضـى تـدخل دول اوبـك وعلـى راسـها المملكـة العربيـة السـعودية لرفـع انتاجهـا للحفـاظ علـى اسـعار الـنفط مـن الارتفاع وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ج. تنويع مصادر استيراد النفط

توجهـت الـدول الكـبرى الى تنويـع مصـادر اسـتيرادها للطاقـة، ولا سـيما الـنفط وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للازمات النفطية. فالولايات المتحدة

سعت الى تجنب الوقوع في مثل هذه الازمات وذلك حينما سعت الى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الاوسط، ولاسيما، انه يعد احدى المناطق غير المستقرة في العالم، وازاء ذلك ظهرت اراء تطالب بتنويع مصادر استيراد الولايات المتحدة من النفط. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين كانت امدادات النفط الامريكي تاتي من المصادر الاتية[35]:

كندا 1،8 مليون برميل
السعودية 1،4 مليون برميل
المكسيك 1،4 مليون برميل
فنزويلا 1،4 مليون برميل
نيجيريا 900 الف برميل

وتنصح بعض مراكز القرار الامريكية بزيادة حصة الولايات المتحدة من النفط الافريقي وذلك في ضوء التهديدات التي تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والاخر. بالاضافة الى المخاطر التي يتعرض لها الشرق الاوسط. كما ان الولايات المتحدة تستورد مايقرب من (74%) من اجمالي وارداتها من منظمة اوبك، مما قد يشكل ذلك ضغوطا عليها، خاصة في ضوء رغبة اوبك في عمل توازن بين سقف الانتاج والاسعار. ولعل ما يشير الى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو تنويع حقيقي لوارداتها النفطية وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط وهو ما دعا الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش في شهر شباط 2006 الى الاشارة الى ادمان الولايات المتحدة على نفط الشرق الاوسط وضرورة العمل على الاستعاضة عنه بمقدار (75%) بحلول العام 2025 من مصادر اخرى. وفي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة (15%) من حاجاتها النفطية من افريقيا تامل ان ترتفع هذه الواردات الى (25%) في العام 2010[36].

وكذلك تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الافريقي من اجل محاصرة النفوذ الاوربي في القارة، فضلا عن احكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية مما يسهل تحكمها في اقتصادات الدول الكبرى المنافسة بشكل اكبر. فاليابان تستورد (98%) من احتياجاتها النفطية، بينما تستورد اوربا (52%) من احتياجاتها النفطية. ويرى البعض بان احتلال الولايات المتحدة للعراق مكنها من السيطرة على نفطه وان اسقاط طالبان في افغانستان في العام 2001 مكنها من الاقتراب من نفط بحر قزوين كان يمثل احد محاور الخطة الامريكية للسيطرة على نفط العالم[37].

والحق ان خليج غينيا في غرب افريقيا يعد اهم مركز لانتاج النفط من المياه

العميقة في العالم اذ وصل انتاجه لمستوى (9,5) مليون برميل يوميا، بما يعادل (11%) من الانتاج العالمي. وترجع اهمية المنطقة كونها الاسرع نموا بمعدلات تفوق المناطق المنتجة الاخرى، حيث حققت نموا في الانتاج يبلغ معدل (30%) خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ (16%) في غيرها من المناطق. كما تضاعفت الاحتياطات النفطية في افريقيا في الفترة من 1985 الى 2005 وقدرت عند (114,3) مليار برميل تمثل (10%) من الاحتياطات العالمية، ويستاثر خليج غينيا لوحده باكثر من (70%) من انتاج القارة من النفط و (75%) من احتياطياتها[38].

ويكتسب نفط خليج غينيا اهمية خاصة لعدة اعتبارات

1. غزارة الانتاج والاحتياطي في المنطقة بعد اضافة الحقول الجديدة
2. الاعتبارات الاقتصادية لقرب سواحل المنطقة من الاسواق الامريكية الشرقية، وتبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي.
3. وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة بما يوفر الحل المثالي للمشاكل الامنية.
4. ارتفاع جودة الخام الافريقي عن نظيره بالخليج العربي لانه من النوعية الخفيفة الخالية من الكبريت المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.
5. الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الاوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الاجنبي. اما في خليج غينيا، فالشركات الاجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات للمشاركة في الانتاج وبموجبها تحصل الشركات الاجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الامكانيات الفقيرة للدول الافريقية، تحقق معه الشركات ارباحا هائلة[39].

لذا تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على منطقة خليج غينيا في افريقيا او كما تسمى بالخاصرة الافريقية الغنية بالنفط

عـبر تكثيـف تعاونهـا العسـكري مـع الكـامرون والغـابون وغينيـا الاسـتوائية، حيث تمكنت من استخدام مطارات تلك الـدول. كمـا تخطـط الولايـات المتحـدة لاسـتخدام قواعـدها الجويـة في نيجيريـا وبنـين وسـاحل العـاج حـال حـدوث اضـطرابات في هـذه المنطقـة. ومـن اجـل تحقيـق اهـدافها تعمـل الولايـات المتحـدة على ايجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات كما حدث في انغولا في نيسان من العام 2002 والكونغـو الديمقراطيـة وتم تسـوية قضية جنوب السودان في كانون الثاني من العـام 2005. كمـا تسـعى الولايـات المتحـدة الى تطـوير حجـم التجـارة بينهـا وبين دول القارة الذي بلغ خمسة مليارات دولار في العام 2004. كما تسعى ايضا لـدفع دول خلـيج غينيـا لرفـع انتاجهـا النفطي. فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمـد امريكـا بنصـف انتاجهـا النفطـي تسـتثمر الشـركات الامريكيـة اكثـر مـن (7,4) مليار دولار لرفع انتاجها الى (4) ملايـين برميـل في العـام 2010. وتمـارس الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومة هنـاك للانسـحاب مـن اوبـك لكنهـا رفضـت رغـم الاغـراءات الامريكيـة، كمـا دعمـت واشـنطن بقـوة سـيطرة نيجيريـا علـى المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا[40].

كما تستورد الولايات المتحدة نحو (40%) مـن الانتـاج النفطـي لانغـولا حيـث تسـيطر شـركة شـيفرون الامريكيـة علـى (75%) من انتاج النفط. كما تسعى الادارة الامريكيـة لرفـع انتـاج انغـولا خـلال السـنوات القادمة. اما الغابون التي تصدر (44%) من انتاجهـا النفطـي للولايـات المتحـدة فـان الشـركات الامريكيـة خاصـة اميراداهـيس وسانتافي وادنوكال، تهيمن على انتاج البلاد. اما في غينيا الاستوائية فان الشركات الامريكية تهيمن على ثلثي انتاج البلاد[41].

وهكذا بالتدريج لم تعد السعودية والكويـت همـا المجهـزتين الرئيسـيتين للـنفط للولايـات المتحدة، فقـد شـهد العـام 1994، على سبيل المثال، ورود اكثر من (4) ملايين برميل من النفط يوميا الى شاطيء الاطلسي مـن منـاطق اخـرى ايضـا بالاضـافة الى منطقـة الخليج العربي. فقد اخذت امدادات الاطلسي بـالنفط تـزداد نحـو الولايـات المتحـدة مـن بحـر الشـمال بواقـع (1,5) مليـون ونصـف مليـون برميـل يوميـا، فضـلا عـن افريقيـا. وبـدات السـعودية تخسـر موقعهـا كمجهـز رئيسـي للولايات المتحدة[42].

د. الاستقرار السياسي وضمان امن النفط

ان وضع الطاقة على صعيد العالم اصبح اقل امنا من أي وقت مضى. فالشرق الاوسط، الذي يعد مصدرا للكثير من امدادات النفط، دخل في اضطرابات شديدة، ويبدو ان كثيرا من المناطق الاخرى المنتجة للنفط تعاني ايضا من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ان سوق النفط هو عالمي بالكامل ولا يمكن فصل بعضه عن البعض الاخر. ان الولايات المتحدة لاتحصل على اكثر نفطها المستورد (12) مليون برميل يوميا من الشرق الاوسط، بل من المكسيك وفنزويلا (وكلاهما غير مستقر سياسيا) ومن افريقيا. ولا تستورد الولايات المتحدة سوى ربع احتياجاتها النفطية تقريبا من منطقة الخليج العربي، ولكن ذلك لايؤثر في الاسعار. ان اية عرقلة في أي مكان لامدادات النفط المصدرة من حوض النفط، او اية قفزة كبيرة في الاستهلاك في اية منطقة (كما هي الحال الان في اسيا) سيكون لها التاثير نفسه في التسبب بزيادة سريعة في الاسعار او في رفع الاسعار الى مستوى اعلى بوجه عام[43].

لقد تلاشى الحلم الامريكي بالعودة الى الاستقلال النفطي، او الاكتفاء الذاتي. فنظام الطاقة في العالم لم يعد سوقا واحدة هائلة الحجم وحسب، بل ان التعقيد والحساسية، والشبكة الكثيفة من الحلقات في سلاسل التوريد المادية منها والالكترونية، جعلت البنية التحتية للطاقة في العالم اكثر عرضة للهجوم الان عند مفاصلها الرئيسية. وتحدث هذه الهجمات كل يوم تقريبا والمملكة العربية السعودية التي تعتبر دعامة محورية للعالم المنتج للنفط اخذت تواجه هجمات متكررة على منشاتها النفطية الرئيسية. ويقدر بان ثلثي انتاجها الضخم يمر في محطتي معالجة رئيسيتين، تعرضت اكبرهما لهجومين نفذهما متطرفون في العامين 2002 و 2006[44]

والحق ان الوضع خارج منطقة الشرق الاوسط لا يتميز بانه وضع افضل، اذ ان منشات نفطية تعرضت لهجمات كثيرة مثل كولومبيا واكوادور وروسيا ونيجيريا. ان انابيب النفط في نيجيريا على الخصوص تعاني من اعمال تخريب فظيعة ومتكررة. واشار تقرير نشر في الولايات المتحدة بان الدول الثماني الاولى المنتجة للنفط من خارج منطقة الخليج العربي تعيش جميعها وبدون استثناء حالة من عدم الاستقرار السياسي، وربما كان السبب هو حقيقة ان هذه الدول تنتج النفط، وتحصل على مبالغ متزايدة من جراء بيعه مما يولد مشاعر الاستياء وعدم المساواة عند شعوبها نتيجة عدم توزيع الثروات بشكل عادل[45] .

وكدولة صاعدة في الاستهلاك النفطي ادركت الصين ضرورة التعامل وفق معايير تقلل من اثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة وذلك بتطبيق العديد من الاستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها. فبالاضافة الى شراء النفط مباشرة من سوق النفط العالمية وتنويع مصادر الامداد بدأت الشركات النفطية الحكومية الصينية بشراء اسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في الخارج. وتهدف الصين من خلال الامتلاك الفعلي لاصول نفطية اجنبية الى التقليل من اعتمادها على الانتاج النفطي العالمي الذي تسيطر عليه الشركات الغربية، ومن اجل تقليل الاعتماد على السوق المفتوحة لشراء احتياجاتها من النفط وبذلك تقلل من التعرض للتقلبات السعرية. ونتيجة لذلك عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع المناطق والدول الغنية بالنفط من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدولة وتقديم امتيازات اقتصادية وتجارية[46].

وكذلك تخشى الصين من زيادة تركز مصادر مستوردات الطاقة. فعلى سبيل المثال في العام 2002 جاء نحو 80% من مستوردات الصين من عشر دول، وجاء (60%) من هذه الكمية من خمس دول في الشرق الاوسط وافريقيا وهي مناطق يحتمل ان تحدث فيها انقطاعات النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي كما تخشى الصين ايضا من احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر لان طرق الملاحة البحرية التي تمر من خلالها شحنات النفط الخاصة بها يمكن ان تتعرض للمخاطر، ولاسيما، فيما يعرف باسم (نقاط الاختناق) مثل مضيق ملقا اذ يمكن ان تتعرض شحنات النفط للاختناق على يد الارهابيين او عن طريق منافسين جيوسياسيين محتملين في اوقات الازمات. في الوقت الحاضر يجب ان يمر اربعة اخماس النفط الذي تستورده الصين عبر مضيق ملقا[47].

ان الظروف التي مر بها العراق بعد العام 2003 وكذلك الحرب في لبنان في العام 2006 وازمة البرنامج النووي الايراني والتي لازالت مستمرة حيث فرضت في العام 2010 الحزمة الرابعة من العقوبات على ايران والتي كانت قد هددت باغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لضربة عسكرية، وبما ان السوق النفطية هي سوق عالمية كما ذكرنا، فان اعتبارات عدم الاستقرار السياسي سواء في منطقة الشرق الاوسط وغيرها من مناطق العالم المنتجة للنفط اظهرت الحاجة للدول الكبرى المتنافسة لضمان امنها النفطي[48].

هـ: حماية امدادات الطاقة

ان امـن الطاقـة يتطلـب حمايـة امدادات الموارد الحيوية والتي منها النفط. ولهذا اخذت الولايات المتحدة تقوم بنشر قواتها في الخليج العربي وتحضر لاجل عمليات موسعة في مناطق اخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر قزوين. وتوسع بحرية الولايات المتحدة ايضا وجودها في المياه المستخدمة لنقل امدادات الطاقة عبر السفن . ان هموم الموارد قد انتقلت بشكل حاسم الى مركز الاحداث في شؤون الامن العالمي[49].

كذلك اولت كل من روسيا الاتحادية والصين اهمية كبرى لضمان امدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد اضفت روسيا على سبيل المثال اهمية قوية على امن امداداتها النفطية والمعدنية الهائلة واراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطيء. ويلاحظ ان روسيا اكدت في العقيدة العسكرية التي اعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 نيسان من العام 2000، على ان وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لاجل امن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الاقليمية، على الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي، قبالة شواطيء الاتحاد الروسي وفي اعالي البحار. كما وسعت روسيا توجهاتها نحو بحر قزوين متنافسة في الغالب مع الولايات المتحدة على النفوذ في دول اسيا الوسطى[50].

وعدلت الصين واليابان بالمثل سياستيهما الامنيتين وفقا للاولويات الاقتصادية الجديدة. فقد قلص الصينيون قوتهم على الحدود مع روسيا التي كانت مكانا للتوتر خلال الحرب الباردة، واخذوا يوسعون نفوذهم الى بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها يعتقد انها تحوي احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي. وفي اشارة حذرة الى مطالب الصين الواسعة في هذه المنطقة اعلن رئيس الوزراء الصيني لي بنغ في العام 1995 ان جيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني) يجب ان يقوي قدراته الجوية والبحرية لكي يصون سيادة وسلامة اراضي الوطن الام وحقوقها ومصالحها البحرية. وعلى غرار ذلك تبنت اليابان في العام 1996 مخططا اوليا لبرنامج دفاع قومي جديد يطالب القوات اليابانية بتعزيز قدرتها على حماية الممرات البحرية الاساسية والمصالح الحيوية الاخرى في المياه المحيطة باليابان[51].

وفي منطقة بحر الصين الجنوبي يزداد الصراع حول النفط بين دول المنطقة التي تكتسب اهمية كبيرة بسبب احتوائها على مخزونات كبيرة من النفط تقدر بـ (130) مليار برميل حسب تقديرات وزارة الجيولوجيا

والموارد المعدنية الصينية وهو مقدار اكبر من مخزونات اوربا وامريكا اللاتينية مجتمعين وتتنازع عدة دول على الحدود البحرية في بحر الصين وهي: الصين وبروناي وماليزيا والفلبين وتايوان واندنوسيا وفيتنام. ان بحر الصين يمتاز بحدود غير منتظمة الى حد كبير وبوجود سلسلة من الجزر التي ابرزها مجموعة سبراتلي المؤلفة ما يقارب من اربعمائة جزيرة. وحدثت مناوشات وصدامات مسلحة بين الصين وفيتنام في خليج تونكين وبين ماليزيا والفلبين اللتان تدعيان الحق في مساحات قبالة بورنيو الشرقية. والنزاع بين ماليزيا وفيتنام على حدودهما المشتركة في خليج تايلند. ان الخطر الاكبر في هذا النزاع يتمثل في ادعاء الصين بالحق في ارخبيل سبراتلي بكامله، وهذا ما يضعها في صراع مباشر مع كل من براوناي واندنوسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام التي تدعي كل منها الحق في قطاعات مهمة في جزر سبراتلي ومياهها الاقليمية دفع هذه البلدان وفي مقدمتها الصين الى تعزيز وجودها العسكري البحري في هذه المنطقة[52].

لقد راجعت دول اخرى سياساتها الدفاعية القومية بطريقة متشابهة وبالنظر لكون القوى العظمى لم تعد راغبة او لم تعد قادرة في فض النزاعات الاقليمية او حماية المصالح الاقتصادية لحلفائها فان بلدانا كثيرة قد شعرت بانها مجبرة على دعم قدراتها الدفاعية الخاصة، كما اشرنا في دول بحر الصين الجنوبي والعمل على تطوير قدراتهم الجوية والبحرية في منطقتي الخليج العربي ودول بحر قزوين في الحصول على مجموعة واسعة من الاسلحة الحديثة[53] . في منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى تسعى الولايات المتحدة في اطار تشجيعها الى التعددية والتنوع في مصادر امدادات الطاقة من هذه المنطقة حيث نجحت جزئيا في تحقيق اهدافها في انشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في بعض هذه الدول (اذربيجان وكازخستان على وجه الخصوص) ويرجع هذا النجاح الى توافق المصالح الاستراتيجية الامريكية مع احتياجات هذه الدول في ضوء حاجة الاخيرة الى رؤوس الاموال والتكنلوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب، بما يفتح الباب للشركات الامريكية التي تمثل جسرا تتمكن من خلاله واشنطن مد مصالحها الاستراتيجية، سواء بتمكنها من السيطرة على هذه المصادر الجديدة والمهمة للطاقة، او باخراج الدول المنتجة من دائرة النفوذ الروسي، ومحاولة احتواء التحركات الصينية المتزايدة في المنطقة. وبالنسبة للصين تبرز منطقة بحر قزوين في مقدمة اولوياتها

خاصة انها تشترك بحدود طويلة جدا مع كازاخستان التي هي احدى دول منطقة بحر قزوين. فقد نجحت شركة الصين الوطنية للنفط في العام 1997 في عقد اتفاق مع كازاخستان لاقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بها بلغت قيمتها (9,5) مليار دولار كما قامت شركة البترول الصينية في العام 1998 بشراء حصة مقدارها (60%) من حقل اكتيومسك في كازاخستان مقابل (325) مليون دولار فضلا عن شرائها شركة بتروكازاخستان النفطية في العام 2005 بـ (4,18) مليار دولار . وفي كانون الاول من العام 2009 تم التوقيع على وثيقة تفاهم لنقل الغاز من كازاخستان في الصين. وكذلك وقعت الصين اتفاقية مع تركمنستان في نيسان 2006 تم بمقتضاها نقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عاما الى الصين. اما روسيا فمصالحها ايضا كبيرة مع كل من تركمنستان وكازاخستان لنقل الغاز عن طريق الاراضي الروسية، كما تحتكر روسيا غاز تركمنستان حتى عام 2028[54].

ان تراجع علاقة الولايات المتحدة مع قدوم انظمة يسارية غير ملائمة لها في امريكا اللاتينية جعلت من الصين بديلا عن الولايات المتحدة بالنسبة لنفط فنزويلا وذلك بعد تعهد الاخيرة بتغطية (20%) من واردات الصين النفطية كما منح ذلك الصين الفرصة في تطوير علاقاتها مع بعض هذه الانظمة الغنية بالموارد وفي الوقت نفسه منح هذه الدول في المنطقة الفرصة لتقليص اعتمادها على الولايات المتحدة. فبالاضافة الى فنزويلا تملك الصين حصصا سهمية في الاكوادور وبيرو وكولومبيا وبوليفيا . ويؤخذ على الصين انها سمحت بانتهاكات حقوق الانسان في اقليم دارفور في السودان. وباحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن افلحت الصين في التخفيف من حدة قرارات مجلس الامن بالتهديد باستخدام حقها في النقض. ومن ابرز الاحداث ان الصين وروسيا استخدمتا معا حق النقض في مجلس الامن في كانون الثاني 2007 ضد قرار رعته الولايات المتحدة بشجب الطغمة العسكرية الحاكمة في مينمار، وهذا ما ساعد في دعم سعي بكين الى مد خط انابيب غاز طبيعي الى الصين بدلا من الهند[55].

و. توسيع سياسة الاستثمارات

دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من اجل تامين مصادر للطاقة امينة وبعيدة عن الازمات . ففي افريقيا تسعى الولايات المتحدة الى زيادة استهلاكها من نفط دول السواحل الافريقية للاطلسي بسبب قربه من سواحلها نسبة الى

منطقـة الشـرق الاوسـط. الا ان الصـين دخلـت منافسـا لهـا في القيـام بـبعض المشاريع مثل مساعدة نيجيريا على اقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم اسلحة واصلاح السكك الحديدية فيها[56].

وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل الى (10,9) مليون برميل في العام 2030، لجات الصين الى تبني سياسة تنويع مصادر طاقاتها وترشيدها وزيادة تعاونها وتوسيع رقعة الاستثمارات مع البلدان العربية بشكل عام وبلدان الخليج العربي بشكل خاص، مما يعني ان الصين سوف يتزايد اعتمادها على البلدان العربية وبالعكس. وعليه يتوقع ان تتجه (16%) من صادرات النفط العربي نحو الصين، ونحو (57%) من وارداتها النفطية ستؤمن من البلدان العربية المنتجة للنفط في العام 2030[57].

وانطلاقا من تعزيز مفهوم امن الطاقة، سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة الى ضمان امدادات النفط. وفي هذا السياق نجد ان الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الاساسي للطاقة كالاستكشاف والتنقيب في البلدان العربية من جهة، بينما اصبح لشركات النفط الوطنية العربية مصالح في الصناعات اللاحقة في الصين كالتكرير والبرتوكيمياويات من جهة اخرى. ان بروز الصين كبلد رئيسي مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي اصبح يثير الاهتمام وخصوصا من حيث قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لاكبر الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط وذلك يمنحها مكانة اقتصادية خاصة[58].

واسباب ذلك ترجع الى زيادة الطلب على النفط في الصين في العام 2006 بنسبة تصل الى (30%) من جملة الزيادة في الطلب العالمي و (39%) من الزيادة في البلدان النامية. وتشير التقديرات المستقبلية ان الاقتصاد الصيني سيحقق معدلات نمو سنوي تقدر بـ (6,2%) حتى العام 2030 وسيؤدي ذلك الى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الطلب على نفط دول اوبك، ولاسيما، الدول العربية الاخرى. وهكذا اصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط بشكل عام منذ العام 2003، مما يؤهلها لتصبح سوقا نفطية واعدة في المستقبل اذا ما استمر نموها الاقتصادي على الوتيرة نفسها ذلك[59].

ان التنافس حول موارد الطاقة اخذ يتوسع بين الدول المستهلكة الرئيسية، فالصين اخذت تنتقل من افريقيا الى امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية. ففي كندا اقدمت الصين في كانون الاول من العام 2004 على خطوة تعكس

حاجتها الماسة لتامين الطاقة، عندما شاركت في عطاء التنقيب عن النفط الكندي في مقاطعة البرتا حيث تم اكتشاف احتياطيات كبيرة، وطبقا للمشروع، فان خط الانابيب سيسهل الموقع بمحطة تحميل جديدة على الساحل الغربي لكندا، ومن ثم تشحن بحرا الى الموانيء الصينية[60].

وقبل ذلك بشهر قام الرئيس الصيني الاسبق هوجينتاو بجولة لها دلالاتها في دول امريكا الجنوبية زار خلالها البرازيل والارجنتين وعدد اخر من دول القارة، وقع خلالها على عقود يصل حجمها الى (100) مليار دولار، وذلك بمثابة فتح باب لمشاركة صينية نشطة في مشاريع النفط والغاز في هذه الدول. كما وثقت الصين علاقاتها مع فنزويلا حيث تم الاتفاق على قيام الشركات الصينية بالاستثمار في فنزويلا حيث تم الاتفاق على قيام الشركات الصينية بالاستثمار لاكثر من (350) مليون دولار في حقول النفط الفنزويلية واستيراد الصين (120) مليون برميل من النفط الفنزويلي شهريا. كما ان الصفقات المتفق عليها بين الصين والارجنتين في مجال النفط وسكك الحديد تقدر بعشرين مليار دولار[61].

كما سعت الصين الى التوقيع على اتفاقيات استثمارات لشراء الطاقة بمليارات الدولارات ومد خطوط انابيب وصاغت الصين علاقات اوثق مع دول تمتد من النمسا الى السعودية، ومن فنزويلا الى ايران. كما تسعى الصين لاقامة شراكة استراتيجية مع أي دولة يمكنها تزويد الصين بالطاقة. وكثفت الشركات الصينية استثماراتها في الخليج للحصول على تحكم مباشرا وحقوق جزئية في حقول نفطية محتملة في العالم. كما فتحت الصين ابوابها امام الشركات المتعددة الجنسية لولوج سوق الطاقة المحلية في الصين. فشركات شل، واكسون موبيال، وجي أي اينرجي، كلها تتعامل مع الصين[62].

بدأت الصين تبني استراتيجية التوجه نحو الخارج من اجل تامين امداداتها من الطاقة. وقد ادى سعي الصين للطاقة ولغيرها من الموارد الى دخولها افريقيا بشكل عاجل في السنوات الاخيرة. واخذت تجارة الصين مع افريقيا تزداد بشكل ليس له مثيل بنسبة (268%) وهي ثاني نسبة نمو تجارتها مع العالم بعد الشرق الاوسط. وبالنظر لتطور علاقات الصين مع دول افريقيا دخلت الصين كمستثمر نفطي في الدول الافريقية المنتجة للنفط، لاسيما، في انغولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثلث نفطها يذهب الى الصين. وكذلك هناك استثمارات صينية في

السـودان للاستكشـاف والتطـوير ومـد خطوط الانابيب. ولشركة النفط الوطنية الصـينية ايضـا حصـة مسـيطرة نسـبتها (40%) مـن شـركة النيـل الاعظـم الـتي تسيطر على حقول النفط في السودان . وفي العام 2007، اشترت الصين ما يزيد على نصـف صـادرات السـودان النفطيـة وفي اوائـل العـام 2008، اعلنـت شـركة النفط البحرية الوطنية الصينية انها اشترت حصـة نسـبتها (45%) مـن حقـل نفـط وغاز نيجيريا مقابل (2,27) مليار دولار وانها اشترت ايضا ما نسبته (35%) من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء (60) مليـون دولار وقامـت الشـركات الصـينية باسـتثمارات مماثلـة في انغـولا وبلـدان اخـرى[63]. كمـا عقـدت الصـين صفقة طاقة وتعدين بقيمة (1,3) مليار دولار مع زيمباوي. فمقابل انشاء ثلاث محطـات كهروحراريـة تعمـل علـى الفحـم الحجـري، قـد تسـدد زيمبـاوبي قيمـة الاسـتثمار الصـيني مـن مكامنهـا الغنيـة بـالبلاتينيوم والـذهب والفحـم الحجـري والنيكل والماس[64].

اليـوم تـزود افريقيـا الصـين بثلـث وارداتهـا النفطية ولـذلك يثير انخراط بكين الواسع ووضـعها المتصـاعد في افريقيـا عـدة تسـاؤلات. والحـق ان السياسـة الصـينية في افريقيا انما تقوم على جني مكاسب اقتصادية بحتة دونما اعتبار لقضايا حقوق الانسان او للهواجس المتعلقة بالبيئة . ويجادل المنتقدون لسياسة الصين بان دعم الصين للحكومة السودانية مكن الاخيرة من مواصلة سياسة الابادة الجماعية التي تتبعها في اقليم دارفور، وبان الصين مكنت بالطريقة نفسها نظام الـرئيس موغـابي في زيمبـابوي مـن البقـاء في السلطة ومواصلة انتهاكاته لحقوق الانسان[65]

كذلك هناك تعاون كندي – صيني في مجال الطاقة في ميادين النفط والغاز والرمال النفطية لاسيما تعد مقاطعة البرتا من المناطق الغنية بالنفط في العالم، وتمثل كندا مستقبلا واعدا بالنسبة للصين لانها تتمتع بالاستقرار السياسـي الـذي تفتقـر اليـه بلـدان الشـرق الاوسـط والعديـد مـن المنـاطق الاخـرى في العالم. ويذهب نصف انتاج البرتا الى الولايات المتحدة. وتخشى الولايات المتحدة من امكانية تحول الصين الى منافس ياخذ طاقة كندا على حسابها، اذ تعد كندا حاليا اضخم مصدر للـنفط تسـتورد منـه الولايـات المتحـدة. فصادراتها الى وسط غرب الولايات المتحدة حققت نموا مطردا منذ العام 2001، مما يـدفع كنـدا لتتقـدم السـعودية والمكسـيك وفنزويلا ولتصبح المورد الاكبر للنفط الاجنبي للولايات المتحدة. وهكذا تصبح الحجة ان كل برميل نفطي كندي يذهب الى الصين

سيكون برميلا تخسره الولايات المتحدة التي ستضطر بدورها الى استيراد النفط من بلدان اخرى قد تكون في حالة عداء مع واشنطن[66].

وللصين من جانبها مخاوفها ايضا فهي ترى ان كندا اسيرة بند في اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية يشترط على كندا عدم تخفيض امدادات طاقتها الى الولايات المتحدة ما لم تخفض كندا نفسها استهلاكها، مما دفع بالصينين من الخشية مما قد يؤدي اليه انخفاض الانتاج الكندي بالشكل الذي لايمكنها من الوفاء بالتزاماتها بامداد الصين بالنفط والغاز. وتذهب كندا الى ضرورة تعددية الاسواق والمنافسة على مورد النفط[67].

كذلك يمكن ان نشير الى العلاقة الوثيقة بين الصين وفنزويلا التي تحتل المرتبة الرابعة بين كبار مزودي الولايات المتحدة بالنفط. وتتميز العلاقات بين الولايات المتحدة وفنزويلابالتردي. وفي العام 2006 وقع الرئيس الفنزويلي شافيز اثناء زيارته للصين على اتفاقيات تسمح للشركات الصينية باستكشاف النفط والغاز وبناء منشات للتكرير في فنزويلا. وادعى بان هذه الخطوة تاتي في اطار تخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة. وفي المقابل يرى بعض المحللين بانه يتعين على كندا ايضا تنويع صادراتها لتجنب الاعتماد الزائد على الولايات المتحدة[68].

وتعد الهند اليوم في المرتبة الخامسة من كبار مستهلكي الطاقة في العالم حيث تستهلك ما نسبته (3,7%) من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع ان يتضاعف اجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول العام 2030. وتسعى الهند الى تكوين تحالفات وشراكات ثنائية واقليمية وعالمية تجمع شتى القدرات ضمن نشاطات مشتركة. وما تسعى اليه الهند من تعاون مشترك قيام كل طرف بالتنقيب في اراضي الطرف الاخر الاقليمية، اضافة الى تبادل الخبرات والامكانات في مجالات البحوث والتطوير والتعاون، ومعايير السلامة والتدريب ويشمل هذا التعاون قيام شركات وطنية هندية واجنبية بالعمل معا على تنفيذ مشروعات مشتركة في بلدان ثالثة[69].

ان منطقة الخليج العربي تلبي ثلثي حاجة الهند الى النفط. وتعد السعودية اكبر مزودي الهند بالنفط الخام، حيث تلبي (25%) من احتياجاتها السنوية، ومنذ العام 2006 اتفق البلدان على تحويل علاقاتهما الى (شراكة استراتيجية في مجال الطاقة) النفطية. كذلك تعد ايران المزود الثالث للهند بالنفط بعد السعودية ونيجيريا، حيث تتزود

منهـا ب (2,5) مليـون طـن سـنويا. وبـدأت ايـران تصـبح شـريكا للهنـد في العديـد مـن مشـروعات الهيـدروكربونات، وبخاصة قطاع الغاز[70].

وكـذلك تعمـل الهنـد علـى التعـاون مـع الصـين بوصـفهما بلـدان مسـتهلكان للـنفط مـن اجـل ضـمان الحصول على الطاقة. فيعمل البلدان على التعـاون المشـترك في مجـال الاستكشـاف والانتاج، بما في ذلك المسوحات الزلزلية، وزيـادة اسـتخلاص الـنفط والتعـاون في عمليات التكرير والبتروكيمياويات وتسويق المنتجـات النفطيـة البتروكيمياويـة ومـد خطوط انابيب النفط والغاز والتعاون في مجال تطوير كفاءة الطاقة[71].

كذلك تعمل الهند على تطوير علاقاتهـا بـدول اسـيا الوسـطى وتركيـا فتسـعى الشـركات الهنديـة الى المسـاهمة في الاستكشـاف والتطـوير في منطقـة بحـر قزوين وتتعاون كذلك مع تركيا واذربيجان في مجال تنفيذ مشروعات خطوط انابيب تمتـد مـن اسـيا الوسـطى الى اوربـا. وسـتتعاون شـركات هنديـة وتركيـة في مشروعات النفط داخل بلديهما[72].

كما تقوم الهند بتطوير علاقاتها بالقـارة الافريقيـة وتعـد نيجيريـا الان ثـاني اكـبر مـزودي الهنـد بـالنفط الخـام بعـد السـعودية اذ انهـا تلـبي نحـو (12%) مـن احتياجاتها السنوية وتحققت اول مساهمة للهند بحصص نفطية في افريقيا من خلال الاستحواذ على حصة نسبتها (25%) من شركة النيل الاعظم في السودان التي تزود الهند حاليا بنحو ثلاثة ملايين طن سنويا. واعقب ذلك عقد لمد خط انابيب لنقل المنتجات طوله (200) كم من مصفاة الخرطوم الى بورسودان. ويبلغ مجمـوع اسـتثمارات الهنـد في قطـاع الهيـدروكوربونات في السـودان نحـو مليـاري دولار. وكذلك نجحت الهند في الحصول على استثمارات في ليبيا حيث فازت ثلاث شركات هندية بعقود نفط وغاز كما استطاعت شركة فيـديش ليمتـد الهنديـة مـن الحصـول علـى حصص بعض اماكن الاستكشاف والانتاج في نيجيريا[73].

وكذلك استطاعت الشركات الهندية من المشاركة في عملية تطوير الموارد والقدرات المحليـة لـدول مثـل روسـيا والنـرويج واليابـان وكوريـا الجنوبيـة ورومانيـا وفنـزويلا في مجـالات مثل زيـادة استخلاص والاستخلاص المحسـن للـنفط والخـزن التجـاري والاسـتراتيجي والتشجيع على حفظ الطاقة واستخدام الوقود غير الضار بالبيئة، وتطوير مصادر طاقة غير تقليدية واقتراح خطط للاستكشاف والانتاج في بلـدان اخـرى. ومـن بـين شـركاء الطاقـة

الاخرين مؤسسات في بريطانيا والولايات المتحدة[74].

الخاتمة

تستمر اهمية النفط بالازدياد في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية للطاقة واصبحت الحاجة ماسة اليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات دول كبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الاخرى. فضلا عن الحاجة الماسة اليه في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي. واخذت هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل وان اقتضت الضرورة الدخول في الحرب كما حدث في حرب الخليج الثانية في العام 1991. وان ما دفع الدول الكبرى للتنافس من اجل تامين امداداتها للنفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع اسعاره لاسيما عند اندلاع الازمات وتلعب كلفة انتاجه وانواعه دوراً في ذلك.

لقد وقعت بعض الدول الكبرى اتفاقيات امنية واقامت قواعد عسكرية في بعض الدول المنتجة او في المناطق القريبة منها تحسبا للطواريء في فترات الازمات، لاسيما، ان سوق النفط هو سوق عالمية واحدة تتاثر بدرجة كبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج .

وفي الوقت الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الى تنويع مصادر امداداتها والهيمنة على مناطق امدادات امنة وقريبة منها كانت تشهد منافسة حادة مع كل من الصين والهند ودول الاتحاد الاوربي في تامين الامدادات. لقد ظهرت اساليب جديدة في تامين الامدادات وذلك باستخدام شراء اصول الشركات الكبرى او القيام بالاستثمارات واتباع اسلوب المشاركة في الانتاج ، وهو اسلوب اخذ يتماشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة.

الملخص

This research emphasizes that oil today has an impact on interational politics. The continuation of the developed world dependence on oil and the entrance of new consumers in the world oil market increased the international competition on oil. These states bagan competing not for military controling oil regions but but for the protection of oil supply routes, diversification of oil import sources, supporting its navy , relying on trusted allies and adaption of oil strategic storage. The United States no longer dependent on oil supplies from the Arab Gulf but from Africa, Latin America and Canada which became competition areas of investment among U.S.A. ,China, India, and other new consumers.

المصادر

[1] مايكل كلير ,الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية, ترجمة عدنان حسين، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002 ص37–38.

[2] كولن تاجيل يورغ شيندلر وفراوكة ليز نبوركس وفيرنر تسينيل,نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل, ترجمة د. عدنان عباس علي الكويت، عالم المعرفة سبتمبر 2004، ص167–169.

[3] روجر هاورد ,نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة, ترجمة مروان سعد الدين بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون2007، ص7

[4] عبد الحي زلوم ,حروب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد, بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص43–44.

[5] ابان ريتلدج ,العطش الى النفط – ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي, بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص26.

[6] روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص8–9.

[7] المصدر السابق، ص9–11

[8] دانيال بيرغن ,لايزال النفط مسيطرا, foreign policy النسخة العربية سبتمبر اكتوبر 2009 ص28.

[9] فنيح بيرول ,توقعات الطاقة: ازمة الامدادات التالية, foreign policy النسخة العربية – سبتمبر اكتوبر 2009، ص41.

[10] ريتشارد هاينبرغ ,سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية, بيروت، الدار العربية للعولم ناشرون، 2005، ص118–120.

[11] جان بيار فافنيك ,آفاق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية: المخاطر والاتفاقيات, في ,النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي,بو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص216–217.

[12] ايان ريتلدج ,العطش الى النفط: ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي, بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص151.

[13] وينران جيانج ,النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لامن الطاقة في انحاء العالم, في ,الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص325–327.

[14] ريتشارد هاينبرغ، مصدر سبق ذكره، ص300–301.

[15] جميل طاهر,آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص, النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124 شتاء 2008، ص9–11.

[16] تلميذ احمد ,التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي, في كتاب ,الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص375–376.

[17] المصدر السابق، ص376–377.

[18] جياكومو لوشياني ,سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي, في كتاب المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي "ابو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2006، ص147.

[19] جان بير فافنيك، مصدر سبق ذكره، ص219.

[20] خالد حنفي علي ,للنفط الافريقي بؤورة جديدة للتنافس الدولي, السياسة الدولية، العدد (164) ابريل 2006، ص89.

[21] ريشتارد هاينبرغ ,سراب النفط, مصدر سبق ذكره، ص293–297.

[22] المصدر السابق، ص305.

[23] ادوارد. ل مورس ,هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط, في كتاب, النفط والاستبداد, الاقتصاد السياسي للدولة الريعية بغداد –اربيل، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007 ص36.

[24] د.ل ياسين سويد ,الوجود العسكري الاجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج , بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص75–97.

[25] براد لي تاير ,السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد احداث 11 ايلول, ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004 ص23–24 وكذلك ص 44–45.

[26] المصدر السابق، ص 47

[27] عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سبق ذكره، ص 43–44.
[28] ايان ريتلدج ,العطش الى النفط,مصدر سبق ذكره، ص 239.
[29] مايكل كلير ,الحروب على الموارد, مصدر سبق ذكره، ص15.
[30] ادوارد مورس، مصدر سبق ذكره ، ص42–43.
[31] المصدر السابق، ص44
[32] ايان ريتلدج ,العطش الى النفط, مصدر سبق ذكره، ص 240.
[33] جياكومو لوشياني ,سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي, في كتاب ,المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية, مصدر سبق ذكره، ص148–149.
[34] ديفيد هويل وكارول نخلة ,مازق الطاقة والحلول البديلة, بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم 2008، ص 120–121.
[35] خالد حنفي علي ,النفط الافريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مصدر سبق ذكره، ص88.
[36] المصدر السابق، ص88
[37] المصدر السابق، ص88.
[38] السفير عبد المنعم طلعت ,لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الاوبك, السياسة الدولية، العدد 182 اكتوبر 2010 ص 186.
[39] المصدر السابق، ص186–187.
[40] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص89.
[41] المصدر السابق، ص89.
[42] ادوارد ل مورس ,هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط, مصدر سبق ذكره، ص53.
[43] ديفيد هويل وكارول نخلة ,مازق الطاقة والحلول البديلة, مصدر سبق ذكره، ص80.
[44] المصدر السابق، ص80–81
[45] المصدر السابق، ص 81.
[46] نان لي ,الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية ومحدودية الامدادات, في الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية، التنافس على موارد الطاقة , مصدر سبق ذكره، ص145.
[47] المصدر السابق، ص144–145.
[48] بيتر تزاكيان,الف برميل في الثاني: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة, ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009، ص9–13 وكذلك ص 108–112.
[49] مايكل كلير,الحروب على الموارد, مصدر سبق ذكره، ص 16–17.
[50] المصدر السابق، ص17.
[51] المصدر السابق، ص18.
[52] المصدر السابق، ص 134–147.
[53] المصدر السابق، ص18.
[54] احمد طاهر ,استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات, السياسة الدولية، العدد 180 ابريل2010، ص168–169.
[55] نان لي ,الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية ومحدودية الامدادات , في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة: التنافس على موارد الطاقة, مصدر سبق ذكره، ص 127–128.
[56] نعيمة شومان ,صدمة النفط: التاريخ يعيد نفسه, شؤون الاوسط العدد 124 خريف 2006 شتاء 2007، ص82
[57] جميل طاهر ,افاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030, مصدر سبق ذكره، ص10.
[58] المصدر السابق، ص10.
[59] المصدر السابق، ص11–12.
[60] عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سبق ذكره، ص391.
[61] المصدر السابق، ص391–392.
[62] وينران جيانج، مصدر سبق ذكره، ص339.
[63] المصدر السابق، ص 340–341.
[64] المصدر السابق، ص341.
[65] المصدر السابق، ص340–342.
[66] المصدر السابق، ص350.
[67] المصدر السابق، ص351.
[68] المصدر السابق، ص352.
[69] تلميذ احمد ,التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي, مصدر سبق ذكره، ص380.
[70] المصدر السابق، ص381–382.
[71] المصدر السابق، ص382–383.
[72] المصدر السابق، ص384.
[73] المصدر السابق، ص384
[74] المصدر السابق، ص385.